فعالية المنظمات غير الحكومية بالمجتمع المدني و تأثيرها على التنمية الاجتماعية.

الدكتور: إسماعيل مهوبي.الأستاذة: أمينة بوعفان

amina.bouaffane@sma.nane29@gmail.comgmail.com

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/ قسم العلوم الاجتماعية/ جامعة الشيخ العربي التبسي -تبسه-

ملخص:

يَتسم الواقع العربي مقارنة بالمجتمعات المتقدمة بجملة من التعقيدات في جوانب حياتية عدّة، أدّت إلى نتائج مناقضة لمشروع التقدم المجتمعي نتيجة ضبابية المفاهيم، الأدوار، والمسؤوليات الموكلة لمؤسسات المجتمع التي تضطلع بمهام مسألة التنمية الاجتماعية.

وتُعد المنظمات غير الحكومية ضمن المجتمع المدني بفروعها وهياكلها المختلفة واحدة من الآليات التي يشوب تسييرها هذا التعقيد نتيجة الإشكالية المركبة التي تتناولها حول مدى احتوائها كل فئات المجتمع المختلفة من جهة، و جملة الطروحات التي تخدم عبر قنواتها أهدافها وطموحها الإيديولوجي الضيق من جهة أخرى.

سنحاول ضمن هاته الورقة البحثية تتبع سيرورة عمل المنظمات غير الحكومية بالمجتمع المدني في البلدان العربية واهتمامها بتحقيق منظومة مجتمعية متجانسة والتي يُعتبر تجسيدها الفعلي على أرض الواقع مؤشرا هاما للتنمية الاجتماعية فيما بعد.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، التنمية الاجتماعية.

Abstract:

Indeed, a comparison of the Arabsocietiesdeveloped a set of complexities in several aspects of life have led to resultscontrary to the project as a result of societalprogressblurry concepts, roles, and responsibilitiesassigned to community institutions that carry out the functions the issue of social development .

The non-governmental organizations within civil society branches and structures of the different one of the mechanisms by whichafflict the conduct of thiscomplexity as a result of the problematicvehiclethatcovered about how to contain all the different groups of society on the one hand , and amongother propositions that serve acrosschannels goals and ambitions ideologicalnarrow on the other hand .

Withinthis course wewilltry to trace the process of paperwork of non-governmentalorganizations, civil society in the Arab countries and theirinterest to achieve a homogeneous system of community, whichisreflected on the actualgroundis an important indicator of social development later.

مقدمة:

يُعد المجتمع المدني أحد المكونات الرئيسية لكل مجتمع يوصف بالديمقراطي، بالإضافة إلى أنه يعتبر أحد أهم الآليات الوطنية في تعزيز حقوق الفرد حيث يقع على عاتقه دور أساسي يتمثل في الإسهام الفعال في تحقيق التنمية والتقدم المجتمعي فيما بعد.

إن الفكر الحديث و الدولة العصرية جعلا من المجتمع المدني فضاءً للحرية و ممارسة المواطنة، ويمثل المجتمع المدني المجال الطبيعي لتحقيق المصالح و تضاربها، كما أن تراجع دور الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أدى إلى قيام منظمات ومؤسسات غير حكومية لتقوم بأنشطة تكمل أدوار الدولة ومهامها، حيث تتنوع اختصاصاتها وتتباين اهتماماتها وأنشطتها، كما تتنوع فئاتها المستهدفة حيث يهتم بعضها بعموم المجتمع بينما يتجه الآخر لاستهداف فئات محددة منه.

إن الظروف والأوضاع الراهنة التي تمر وتتأثر بها المنطقة العربية، على مختلف المستويات والأصعدة المحلية والإقليمية، تستوجب إعادة النظر بصورة شاملة في الوضعية الحالية لما يسمى بعملية التنمية الاجتماعية من ناحية، وعلاقتها بمختلف النظم الحكومية الأخرى، ونظم القطاع الخاص والاستثماري، ونظم المجتمع المدني المعاصر لاسيما المنظمات غير الحكومية ضمنه،مع الأخذ في الاعتبار أهمية دراسة التجربة التنموية الحالية لكل دولة على حدى، على ضوء خبرة الماضي، وأوضاع الحاضر التي تتضمن وتشمل مشروعات الإعمار والتعمير في مختلف مستويات وقطاعات التنمية الشاملة.

وهذه الأوضاع بطبيعة الحال سوف تؤثر بصورة كبيرة على كيفية التعامل مع مستجدات التغير المجتمعي، وتحدد بالتالي التوجهات العامة عند استشراف آفاق المستقبل، كما تحدد الإستراتيجيات والرؤى الخاصة بمختلف مستويات وقطاعات التنمية الاجتماعية لكل دولة عربية.

لقد ارتأينا لمناقشتنا موضوع فعالية المنظمات غير الحكوميةبالمجتمع المدني وتأثيرها على التنمية الاجتماعية الاعتماد على المحاور التالية:

- مفاهيم أساسية للدراسة.
- المحور الأول:المجتمع المدني ضمن التراث السوسيولوجي.
- المحور الثاني: المنظمات غير الحكومية نموذج فاعل للمجتمع المدني الحديث.
- المحور الثالث:المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي و أدوارها التنموية.

الخاتمة.

المفاهيم الأساسية للدراسة:

المجتمع المدني: من أهم التعريفات المقدمة لهذا المصطلح التعريف الذي تبنته ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت **1992** الذي جاء فيه: أن المجتمع المدني هو المؤسسات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة و هدفه تحقيق أغراض متعددة كالمشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني عبر الأحزاب السياسية، والدفاع عن مصالح العمل النقابي، والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية، إلى جانب نشر الوعي الثقافي.

أما هابرماس[1] فقد عرف المجتمع المدني على النحو الآتي:يتكون المجتمع المدني من الجمعيات والمنظمات والحركات التي تحتضن وتكثّف وتردد في ذات الوقت الصدى الذي تجده المشكلات الاجتماعية في ميادين الحياة الخاصة ببسطها في الفضاء العام السياسي، وهكذا يشكل النسيج الجمعياتي الذي يشرع في إطار الفضاءات العامة المنظمة، والتي تستهدف حل المشكلات الطارئة فيما يتعلق بموضوعات المصلحة العامة.

وعرفته بياتريس رانغوني مكيافيللي رئيسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بأنه مجموع المنظمات والجمعيات، والهياكل المنظمة التي يناضل المواطنون في إطارها بشكل فعال سعيا وراء أهداف تتعلق بالمصلحة العامة ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو مدني، وهو مجتمع قائم على المشاركة ليس سكونيا بل ديناميكي يتطور باستمرار.[2]

وقد عرفه محمد عابد الجابري بأنه المجتمع الديمقراطي الذي تتوفر فيه حقوق المواطن والتعددية واستقلال القضاء.[3]

المنظمات غير الحكومية: نشأت فكرة المنظمة غير الحكومية للقيام ببعض الأعمال الاجتماعية الهادفة، ولتقديم خدمات اجتماعية مختلفة باختلاف الغرض الذي أنشئت من أجله تلك المنظمات، ويمكن وصف طبيعة عمل هذه المنظمات بأنها جسر، حيث أن تشكيل وإنشاء المنظمات غير الحكومية يعتبر وسيط بين الدولة والفرد، وبالتالي فهي خدمة بين الإرادة الفردية والاجتماعية.[4]
ويرى قادة العالم والسياسيون أن عمل المنظمات غير الحكومية يتمثل في تقديم الخدمات، ذلك أن الدولة تفتقر إلى الموارد والوقت، و مثال ذلك توفير التعليم للجميع.[5]

وتعرّف الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها منظمات لها رؤية محددة تهتم بتقديم خدماتها للجماعات والأفراد، وتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها التوجهات الإنمائية، كما يتحدد عملها في ميادين المشاريع الإنمائية والطوارئ وإعادة التأهيل، وكذلك تهتم بثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فيه[6].

وتعرف أيضا بأنها تنظيم اجتماعي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه.[7]

بينما يرى أبوحلاوة[8] المنظمات غير الحكومية أنها منظمات تشير إلى عدد من المبادرات الاجتماعية الطوعية التي تنشط في مجالات مختلفة مثل الخدمات الاجتماعية والمساعدات الخيرية وخدمات التعليم والصحة والثقافة.

التنمية الاجتماعية: مفهوم التنمية في اللغة العربية يشتق من لفظ (نمّى) بمعنى الزيادة والانتشار، وعليه فالتنمية **Development** تعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف.

التنمية الاجتماعية إذن تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

كما تعني النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية، ويمكن القول أنها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الفرد للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل وبما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية[9].

الأمم المتحدة عرفت التنمية بأنها: العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[10].

التنمية الاجتماعية تشتمل على النمو والتغير، والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي، وهو كيفي كما هو كمي، والتنمية الاجتماعية لا تعني جانبا واحدا كالجانب الاقتصادي أو السياسي، وإنما تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها فتحدث تغيرات كيفية عميقة وشاملة[11].

التنمية الاجتماعية عملية مخطط وشاملة تركز على عملية تغير اجتماعي واقتصادي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، وتسعى لإقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتحقيق الرفاهية والسعادة لأبناء المجتمع، والعمل على إزالة العقبات والمعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة المشكلات والسلبيات التي قد تصاحبها.

المحور 1- المجتمع المدني ضمن التراث السوسيولوجي:

لقد ارتبط ميلاد المجتمع المدني في شكله البدائي ببروز المجتمع السياسي المنظم، حيث انضم الأفراد بعضهم إلى بعض لتحقيق مطالب معينة من النظام السياسي القائم، لكن بروز المجتمع المدني في شكله المتطور وُجد في إطار نظام الدولة الحديثة والمعاصرة.

إن استعراض الأدبيات السوسيولوجية أشار بوضوح إلى أن مفهوم المجتمع المدني يختلف باختلاف المدارس الفكرية، وأمكن في هذا السياق تحديد واستعراض ثلاث مدارس فكرية رئيسية تتعامل مع مفهوم المجتمع المدني من زوايا مختلفة، وهي: المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني الذي يؤكد على أهمية عاملي الاستقلالية وحرية الانضمام إلى تنظيمات المجتمع المدني، والمفهوم الاشتراكي للمجتمع المدني الذي يؤكد على رفض المجتمع المدني في النظم الرأسمالية من ناحية، وسيطرة النظم الاشتراكية على تنظيمات المجتمع المدني من ناحية أخرى، والمفهوم الليبرالي الجديد للمجتمع المدني الذي وسع من هذا المفهوم بحيث امتد ليشمل المنظمات غير الحكومية بغض النظر عن علاقتها بالدولة، كما نلاحظ أن المجتمع المدني يختلف من مكان إلى آخر تماشيا مع اختلاف البيئة المحيطة بجوانبها وأبعادها المختلفة.

وفيما يتعلق بالأبعاد الفلسفية للمجتمع المدني، فقد لاحظنا أن إدموند بيرك، وهيجل، وماركس قد أسهموا في تفسير هذا المفهوم استنادا إلى التمييز بين العام والخاص كما هو الحال مع بيرك، أو اعتمادا على المنهج الجدلي كما هو

الحال مع هيجل وماركس، لكن وصف وتحليل واقع المجتمع المدني وفق مستويات الدولة، والنظام الإقليمي، والنظام العالمي يؤكد على ارتباط المجتمع المدني بالديمقراطية من ناحية، ومستوى التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

إن الإشكاليات المرتبطة بخاصية تنظيمات المجتمع المدني في الدول النامية وشرق أوربا مرجعها اختلاف الظروف البيئية لهذه الدول مع الظروف البيئية للدول الغربية ذات الاتجاه الليبرالي-الرأسمالي، الذي يؤكد على ضرورة قوة واستقلالية المجتمع المدني عن الدولة تماشيا مع الإيديولوجية الفردية، وعليه فإن تطبيق المفهوم الغربي للمجتمع المدني على الدول النامية لا يتسم بالدقة والموضوعية، لاسيما أن الوظائف التي تقوم بها مثل هذه التنظيمات تختلف من بيئة إلى أخرى[12].

وبالرغم من ضعف تنظيمات المجتمع المدني في الدول النامية، فإن هذه التنظيمات قد ساهمت عموماً إلى جانب عوامل أخرى داخلية، مثل التخلف الاقتصادي وارتفاع مستويات التعليم، وعوامل خارجية متمثلة في الضغوط الدولية إلى الإسراع بالإصلاحات الاقتصادية وأحيانا أخرى بالإصلاحات السياسية بشكل ملحوظ، الأمر الذي دعا هنتجتون إلى إعلان الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي مع بداية عقد التسعينيات[13].

إن بروز المجتمع المدني يجسد بروز تباين المصالح واستمرار اختلاف وجهات النظر في الدول المعاصرة، وعليه فإن الحاجة إلى قيام تنظيمات المجتمع المدني مرهون بوجود واستمرار مثل هذه الصراعات والاختلافات، فالنظم السياسية التي تخلو من الصراعات والاختلافات لا تحتاج من الناحية النظرية إلى تنظيمات المجتمع المدني، وتتفق بعض الأيديولوجيات مع هذا الطرح الفكري، حيث لاحظنا أن الماركسية تؤكد مثلا على ذلك، حيث أشار ماركس إلى أن الشيوعية لا تحتاج إلى تنظيمات المجتمع المدني نظرا إلى أن ذلك يجسد سيادة القانون الطبيعي اللاطبقى، لكن عدم وجود صراعات وخلافات يبقى مجرد طرح نظري قد يجافي الواقع الإنساني المتسم بالأنانية ومواجهة الآخر.

1-1- تشكيلات المجتمع المدني: يضم المجتمع المدني تشكيلات عديدة مثل النقابات العمالية والمهنية واتحادات رجال الأعمال واتحادات الفلاحين والجمعيات الأهلية والخيرية وغيرها من التنظيمات، وتقوم بعض هذه التنظيمات مثل النقابات العمالية والمهنية من أجل دافع فئوي خاص بمصالح فئة مهنية معينة، في حين تتشكل منظمات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية من أجل دافع عام، قد يكون تنمية المجتمع أو الدفاع عن الفقراء والمهمشين.
برزت في السنوات الأخيرة المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في التنمية خاصة بعد النمو غير المسبوق في العدد والحجم والمجال، فعلى سبيل المثال يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية **02** مليون منظمة غير حكومية، وفي الهند **01** مليون منظمة، وفى أوروبا الشرقية حوالى**100.000** منظمة تشكلت في الفترة من **1988-1995**[14].

و رغم وجود المنظمات غير الحكومية منذ بدايات القرن التاسع عشر واهتمامها بقضايا مثل مناهضة العبودية، إلا أن السنوات الأخيرة هي التي شهدت تحولاً محورياً ونقلة كمية وكيفية في واقع المنظمات غير الحكومية، وقد دفع ذلك أحد علماء السياسة المعنيين بهذه الظاهرة وهو سالمون أن يطلق على هذه الظاهرة الثورة التنظيمية العالمية **Global Association Revolution**[15]وقد واكب ذلك إعادة تعريف دور المنظمات غير الحكومية في خطاب التنمية، كما تم النظر إليها على أنها تمثل مقترباً حقيقياً وأصيلاً لتمثيل الجماعات المهمشة[16].

وعلى صعيدٍ ثانٍ فهي من وجهة نظر بعض الباحثين تتمتع بمزايا نسبية عديدة تجعلها أكثر فعالية من الدولة والسوق معاً في عملية تخصيص الموارد، وقد عدَّد بعض الباحثين هذه المزايا، ففضلا عن أنها تمتلك أساليب أكثر فعالية في الوصول إلى الفقراء، فإن طريقة عملها تتسم بالمرونة في الاستجابة للاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية على خلاف البيروقراطية التي تحكمها قواعد مؤسسية صارمة، كما أنها تتمتع بمهارات أكثر إبداعاً في التعامل مع المشكلات، هذا فضلاً عن التكلفة المنخفضة لما تقدمه من خدمات، وأيضاً القدرة على جذب التمويل، وأخيراً تماسها مع الناس بطريقة مباشرة من خلال تبني منهج قائم على المشاركة القاعدية[17].

المحور 2- المنظمات غير الحكومية نموذج فاعل للمجتمع المدني الحديث:

تمثل المنظمات غير الحكومية مجموعة من المنظمات والمؤسسات والجمعيات المتنوعة ذات المهام المختلفة والتي تتسم بجملة من الخصائص[18]، ورغم نشأة المنظمات غير الحكومية في صورتها الأولى في الغرب من سنوات طويلة، إلا أنه ما كان يحكم عملها فلسفة الخير والإحسان، لكن مع تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان تغيرت الفلسفات الحاكمة لحركة هذه المنظمات، وعموماً يمكن القول أن ظهور المنظمات غير الحكومية مرتبط بتعميم حقوق المواطنة في أوربا وأمريكا في القرن التاسع عشر[19].

2-1-المتغيرات المرافقة لنشأة المنظمات غير الحكومية: اتجهت دول الغرب الرأسمالي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام **1929** وتحت تأثير إسهامات كينز الاقتصادية، إلى الدعوة لتدخل الدولة في مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة من أجل إنقاذ النظام الرأسمالي من أزمته، وقد نتج عن هذا التدخل نشوء ما أطلق عليه دولة الرفاهة الاجتماعية، إذ تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية للشعب. وقد استمر هذا الوضع طيلة فترة الانتعاش الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينيات، حين بدأت أزمة النظام الرأسمالي والتي عرفت بأزمة دولة الرفاهة، وتجلت في ضعف الأداء الاقتصادي للدول الصناعية، في ذلك الوقت برز تيار فكرى محافظ ينسب هذا الوضع إلى التوسع في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وجاء نجاح حكومة ثاتشر في بريطانيا عام**1979**، ثم انتخاب ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية عام**1980** تأييدا لهذا التيار الذي يرغب في حكومة أصغر.

ثم انفجرت كل مشاكل الدول الاشتراكية وخاصة في السنوات الأخيرة منالثمانينيات، ودعمت هذا الاتجاه، وبذلك تكاتفت الظروف نحو الأخذ بإيديولوجية جديدة في السياسات الاقتصادية امتد تطبيقها لاحقاً إلى الدول النامية، إذ بدأ يتردد الحديث عن ضرورة تحقيق التوازن المالي والنقدي على مستوى الاقتصاد الكلي، وأيضاً الإصلاح الهيكلي الذي يتطلب الأخذ باقتصاد السوق والتخصصية، وإنتاج مناخ استثماري مناسب سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي، وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في معظم الدول النامية أن تأخذ منذ الثمانينيات وبوجه خاص في التسعينيات بهذا التوجه الجديد نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد والحد من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وغيرها[20].

وقد تزامن مع ما سبق أزمة أو تحول آخر أطاح بمقولات خطاب التنمية الكلاسيكي وبخاصة في الدول النامية، هذا الخطاب الذي يركز على دور الدولة في التنمية والمتأثر بالمدرسة الكينزية، كما أدت النتائج المتواضعة التي حققتها

خطط وبرامج التنمية واسعة النطاق والتي قامت بها الحكومات لتحقيق التغيير المجتمعي السريع إلى إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للتنمية، فالتنمية الكلاسيكية التي كانت تعتمد على دور مركزي للدولة لم تصل أثارها للمستويات المحلية والقاعدية، ولم تتح الفرصة لقوى الإبداع أن تظهر، ولذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية، وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي، والتركيز على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، فبرزت في هذا الإطار مصطلحات جديدة مثل التمكين والمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة والوصول لأفقر الفقراء، كما تبلورت استراتيجيات تنموية جديدة تعتمد في صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين مثل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية[21].

وتدريجياً بدأ يبرز المجتمع المدني وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية كإطار لهذه التنمية البديلة،وبخاصة بعد الدور الذي لعبه في قلب أنظمة عسكرية في أمريكا اللاتينية، وأنظمة شمولية في شرق أوربا، وتحول الرهان الجديد لتحقيق الحرية السياسية والاجتماعية وتخفيف الفقر وتمكين المهمشين.

2-2- الخصائص العامة للمنظمات غير الحكومية:

- أنها تنظيمات رسمية تهتم بتقديم خدمات مباشرة أو غير مباشرة لإشباع احتياجات المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

- أنها تنشأ مستقلة عن الدولة، و أنها تحكم نفسها من خلال مجلس أمناء.

- أنها تستفيد من الصدقات والهبات النقدية من قبل الأفراد و الشركات أو التبرع بالوقت أو استقطاع من الراتب و التركات.

- أنها أدوات جلب منافع للآخرين أي منافع تستفيد منها فئات خاصة أو جميع الناس.

- الحرص على ترك مجال واسع من حرية التحرك والمبادرة لمجالس الأمناء التي تدير هذه المنظمات لتقرر في كل زمان أولويات العمل ومواطنه.

- ارتباط هذه المنظمات عادة بالضمير الحي لدى العاملين خاصة على مستوى المتبرعين بالعمل وبعض القيادات العليا لهذه المنظمات.

- تتلقى المنظمات الحكومية دعما حكوميا يأخذ أشكالا مختلفة كالإعفاءات الضريبية والإعفاءات فيالرسوم، كما تتلقى منحا من الحكومة المركزية إضافة إلى دعم السلطات المحلية.

- القيام على أساس مبادرات أهلية والاعتماد على التمويل الذاتي والتمتع بالاستقلال الإداري فضلا عن تعدد الأنشطة والأعمال والمشروعات.

·تتمتع بسلطة أوسع من حيث اختيار موظفيها وفقا لما تحدده قوانين العمل بحيث يكونون من المتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الفنيين الآخرين الذين يتطلب وجودهم نوعية الخدمات المقدمة.

·الرقابة عليها تخضع لبعض الأجهزة المتخصصة كالاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، والاتحادات الإقليمية، بالإضافة إلى رقابة الجهة الإدارية المتخصصة مثل إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وديوان المحافظة على الناحية الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات، وإشراف وزارة الصحة على المستشفيات والمراكز الطبية التابعة للجمعيات، وإشراف وزارة التعليم على المدارس وفصول التقوية ومحو الأمية.

·تقوم على الجهود التطوعية لجماعة من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يتولون تنظيمها وإدارتها في إطار النظام العام أو القوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعي التطوعي.

·تمارس عملها في إطار السياسة الاجتماعية العامة للدولة بعيدا عن التقلبات السياسية والصراعات الطائفية، لأنها ممنوعة بحكم القانون من التدخل في الخلافات السياسية والمذهبية والطائفية.

المحور 3-المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي و أدوارها التنموية:

تشكل المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي العمود الفقري للمجتمع المدني، ورغم نشأة هذه المنظمات في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية، وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية.

3-1- المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي: يمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل أسهمت في نشأة المنظمات غير الحكومية بالبلاد العربية تتمثل في:

المجموعة **الأولى** تتمثل فيالسياسات الاقتصادية التي اتبعتها البلدان العربية منذ منتصف الثمانينيات والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري الذي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً، وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية، حيث وصلت سياسة التصنيع بإحلال الواردات إلى سقفها، وازداد استيراد الطعام من **02** بليون دولار في الثمانينيات إلى **20** بليون دولار في التسعينيات، ناهيك عن ارتفاع الديون الخارجية من أقل من **05** بليون دولار في عام **1970** إلى **200** بليون دولار في عام **1990**، كما أدت سياسات التحرير الاقتصادي التي اتبعتها معظم الدول العربية غير النفطية إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهة الاجتماعية[22].

المجموعة **الثانية** من المتغيرات مرتبطة بالتحولات الديمغرافية والاجتماعية التي شهدتها تلك البلدان مثل تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة فضلاً عن النمو الحضري الذي لم يواكبه تنمية اقتصادية وغيرها من تحولات[23].

المجموعة **الثالثة** من المتغيرات تتمثل في الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم، وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وإنقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي، ولا يفوت في هذه النقطة الإشارة إلى الدور الذي لعبته أيضاً منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية.

كل هذه المتغيرات مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع المنظمات غير الحكومية العربية، فقد تزايد عدد هذه المنظمات بنسب كبيرة في بعض الأقطار العربية مثل مصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب، حيث يقدر عدد المنظمات غير الحكوميةوفقاًإلى التقرير الذى أصدرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام **2003** بـ **230** ألف منظمة في عام**2002**[24].

ولم تقتصر التحولات على النمو الكمي في أعداد المنظمات غير الحكومية، لكن تجاوز ذلك إلى تحول كيفي يتعلق بأنشطة وفعاليات هذه المنظمات، فقد برز جيل من المنظمات الدفاعية التي تقوم بدور تنويري وتنشيط في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل والفئات المهمشة، كما احتلت قضية مكافحة البطالة مكانة أساسية في بعض الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب و الجزائر من خلال تركيز المنظمات غير الحكومية في هذه البلدان على التدريب والتأهيل والمشروعات الصغيرة، و ظهرت أنماط جديدة من المنظمات التي هدفت إلى ملء الفراغ الذي تركته الدولة وخاصة في مجالات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك نشطت منظمات أهلية جديدة في مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية مثل عمالة الأطفال وأطفال الشوارع والإدمان، بل وسعت إلى وضع هذه القضايا على أجندة الحكومات في مختلف البلدان العربية.

غير أن هذه التحولات صاحبها خطاب سياسي داعم لهذه المنظمات ودورها في التحول الاقتصادي، بل بدأت إرهاصات بناء شراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، والتي كانت أبرز تجلياتها قيام الحكومات بإسناد عديد من المشروعات للمنظمات غير الحكومية لتنفيذها.

ومع ذلك يمكن رصد بدايات لدور تلعبه المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة وبالتحديد السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية.

2-3-المنظمات العربية غير الحكومية ودورها في التنمية الاجتماعية: بناء على ما سبق ذكره أن هناك اهتمامات وليدة بقضايا الفقر والتهميش الاجتماعي من قبل المنظمات غير الحكومية العربية، يلاحظ أن هذه المنظمات تعمل في مجالات الرفاهة الاجتماعية إما بمفردها وبمعزل عن الدولة تماماً من خلال ما تقوم به من مشروعات مستقلة، أو من خلال شراكة مع المؤسسات الحكومية.

من ضمن الأمثلة الدالة على الحالة الأولى الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين في بلدان مثل مصر والأردن ولبنان، فعلى سبيل المثال في لبنان فإن المنظمات غير الحكومية تسهم في خفض التكلفة الصحية ما بين **30%** و**40%**، وفي الأردن تغطي المنظمات غير الحكومية **60%** من خدمات الرعاية الاجتماعية، وفي مصر يعتمد **14%** من السكان على الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية[25].

أما في الحالة الثانية وهي حالة بناء الشراكة، فإن الأمر يختلف، فالشراكة في أحد أبعادها الأساسية هي إسهام مباشر في عملية صنع السياسة من جانب أطراف عملية الشراكة، كما أنها تسعى إلى تغيير السياق السياسي والمؤسسي العام.

برزت في الآونة الأخيرة نماذج وتجارب للشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجالات عديدة في الوطن العربي، مثل تنمية العشوائيات والتعليم ومكافحة الفقر والتنمية الريفية ومواجهة البطالة وغيرها، فعلى سبيل المثال في قضية مكافحة الفقر أصدرت دول عربية عديدة استراتيجيات لمكافحة الفقر شارك في إعدادها ممثلون عن المجتمع المدني، كما خصت هذه الإستراتيجيات المنظمات غير الحكومية بأدوار محددة.

وفي مصر ظهرت في عام **2003** مبادرة قومية لرعاية الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع)، حيث تأسست شراكة بين المجلس القومي للطفولة والأمومة وهو مجلس شبه حكومي، وشبكة الجمعيات الأهلية المعنية بوضع استراتيجية متكاملة للحد من الظاهرة، وعلى المنوال نفسه قامت شراكة بين المجلس القومي للمرأة وحوالى**300** جمعية أهلية في مصر لمساعدة المرأة المعيلة لأسر[26].

وإذا تناولنا قضايا رئيسية في إطار سياسات التنمية الاجتماعية مثل التعليم والصحة وغيره سنجد بعض التجارب الوليدة و أهمها:

أ . قضية التعليم: مازالت قضية التعليم تشكِّل مع مطلع الألفية الجديدة تحدياً هاماً سواء على مستوى القيد في التعليم الأساسي، أو تكافؤ الفرص بين الجنسين، أو على صعيد مواجهة مشكلات التسرب من التعليم وتحسين نوعيته، كما تحظى هذه القضية باهتمام عديد من المنظمات غير الحكومية في بلدان عربية مثل الجزائر، مصر، لبنان، السودان، تونس والكويت[27].

ففي مصر مثلا بدأت تجربة شراكة بين وزارة التربية والتعليم وبعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم (حوالي **174** جمعية) بهدف مواجهة مشكلات التعليم المتعددة، حيث يهدف نموذج الشراكة إلى تحسين العملية التعليمية في المناطق الفقيرة وإشراك الأهالي والطلاب في تحسين بيئة التعليم. ولكي تؤطر وزارة التربية والتعليم هذا النموذج، أُنشئت إدارة بالوزارة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم أين اضطلعت هذه الإدارة المذكورة بمهام رئيسية من أبرزها إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية النشطة في مجال التعليم والتنسيق بين هذه الجمعيات

وصنَّاع السياسة التعليمية، كما شكلت الوزارة لجنة تنسيقية تضم في عضويتها ممثلي الوزارة وممثلي الجمعيات الأهلية، وعقدت اجتماعاً موسعاً يحدد ملامح هذه الشراكة.

وخلال السنوات القليلة الماضية انعكست هذه الشراكة على المجتمع بوضوح حيث قامت الجمعيات الأهلية في الأحياء الفقيرة والعشوائية بالتعاون مع الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين باستكمال البنية الأساسية لمئات من المدارس ورفع شعار مدرسة جميلة نظيفة متطورة، كذلك قامت مجموعة من الجمعيات بتنفيذ مشروع رفع كفاءة العملية التعليمية في مائة مدرسة حكومية في عدد من المحافظات والتي استهدفت المعلمين في هذه المدارس، فضلاً عن الإمداد بالحواسب الآلية.

وفي تونس دخلت بعض الجمعيات الأهلية في شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، حيث تم البدء في برنامج وطني برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية عام **2000** و الذي يطمح إلى تخفيض نسبة الأمية الأبجدية من **27%** إلى **20%** في عام **2004**، وتم تنفيذه من خلال **24** جمعية جهوية و**60** جمعية محلية.

ب . مكافحة الفقر: شهد عام **2003** في بيروت إطلاق تقرير لبنان حول الأهداف الإنمائية للألفية من مبنى الأمم المتحدة هناك، هذا فضلاً عن عدد من أوراق العمل والمنتديات والأنشطة التي نظمتها وكالات الأمم المتحدة العاملة في لبنان والمؤسسات الحكومية والقطاع الأهلي للإحاطة بموضوع التنمية والفقر، ووضع خطوات واستراتيجيات واضحة للتعامل مع هذه القضية.
كما أن هناك عديد من الجمعيات الأهلية النشطة في لبنان في مكافحة الفقر وتسعى إلى توفير شبكة تأمين للفقراء ومشروعات مولدة للدخل، وتتفق الجمعيات الأهلية مع الحكومة في تحديد بعض معوقات التنمية في لبنان، ولكنهما تختلفان في تحديد الأسباب والمسؤوليات والخطوات الواجب تنفيذها.

وفي فلسطين تم إنشاء اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر وتضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني الفلسطيني والوزارات الفلسطينية المختلفة والقطاع الخاص وبعض ممثلي الجهات المانحة، أين قامت اللجنة بإصدار أول تقرير فلسطيني عن الفقر بدعم من البنك الدولي، ثم قامت بعد ذلك وبدعم من الحكومة البريطانية بإجراء بحث واسع عن الفقر في فلسطين، وتم إصدار تقرير البحث والذي تضمن تقارير جزئية عن الفقر من وجهة نظر الفقراء في **16** محافظة فلسطينية، بالإضافة إلى تقارير شاملة أخرى.

في تونس ووفقاً للقانون الأساسي رقم**67** لسنة **1999** والمتعلق بالقروض الصغيرة، سُمح للعديد من الجمعيات التونسية في إطار علاقة شراكة مع البنك التونسي للتضامن إسناد قروض صغيرة للفئات ضعيفة الدخل من أجل تحسين ظروف حياتها، ويبلغ عدد الجمعيات الحاصلة على تراخيص من وزارة المالية لتنفيذ هذا البرنامج **69** جمعية تستهدف مناطق متعددة من الجمهورية التونسية.

ج . **الصحة:** يملكالقطاعالأهليفيلبنان**700**مركزصحيمنأصل **800**موجودينعلىالأراضياللبنانية،وتربوزارةالصحةأنالتعاونمعالقطاعالأهليلتنفيذالبرامجالوقائيةقدأثبتفعاليته،ممايعنيأهميةتعزيزهذاالتعاونواعتبارالعلاقةالمتجسدةبعقودمعمراكزالمؤسساتالأهليةبادرةتستحقالدعم.

وفي إطار تعزيز التوجه الجديد لوزارة الصحة بالانخراط في استراتيجية الرعاية الصحية الأولية أقرت الوزارة عام **1996** وبالتنسيق مع البنك الدولي إجراء عقود مع المؤسسات الأهلية، فأطلقت الاستراتيجية الوطنية للإعاقة الصحية الأولية بمشاركة مختلف القطاعات الصحية الوطنية الرسمية والأهلية والخاصة، وتم إجراء عقود مع **30** مركزاً صحياً منها **20** مركزاً تابعاً للقطاع الأهلي و**10** تابعة لوزارة الصحة.

الخاتمة:

ساهمت عوامل عديدة في بروز دور جديد للمجتمع المدني وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة بصفة عامة وسياسة التنمية الاجتماعية بصفة خاصة بعضها متعلق بدولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها في أوروبا الغربية، وأيضاً بما طرأ من تحولات على الدولة الرعائية في الوطن العربي وبخاصة منذ الثمانينيات، وما صاحب ذلك من إعادة النظر كلية في مفاهيم التنمية الاجتماعية.

كما كانت التغيرات الجذرية التي لحقت بالنظام العالمي من حيث هيكله وديناميات عمله وطبيعة العلاقات بين الفاعلين المختلفين لها تأثيراتها المباشرة على إعادة النظر في أدوار كل من الدولة والمجتمع المدني.

في هذا السياق كله ظهرت المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في التنمية على الصعيد العالمي، وقد التزمت دولياً كثير من أقطار الوطن العربي بضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة خاصة الاجتماعية.

لم تكن الدولة العربية هي الوحيدة التي تواجه مأزق التفاعل مع هذه التحولات، بل أيضاً المنظمات غير الحكومية التي وجدت نفسها فجأة وبدون تمهيد مطالبة بسد الفراغ الذي انسحبت منه الدولة في مجالات الإنفاق الاجتماعي، فهذه المنظمات في أغلبها خيرية إحسانية، فضلاً عن ضعف الأطر المؤسسية والقدرات والمهارات التنظيمية لدى هذه المنظمات، فلم يكن موجود إلا القليل من المنظمات غير الحكومية التي هي على دراية بالتغيرات التي طرأت على مفاهيم وآليات التنمية الاجتماعية.

وعلى صعيد آخر فقد كانت الأطر القانونية (ومازالت في كثير من أقطار الوطن العربي) مقِيدة لحركة المجتمع المدني ومنظماته غير الحكومية نتيجة أزمة الثقة القائمة بين الطرفين، فالعلاقة بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الوطن العربي لم تقم أبداً على أساس الاعتماد المتبادل.

ومع ذلك قامت المنظمات غير الحكومية بعديد من الأدوار وعوضت انسحاب الدولة من عديد مجالات التنمية الاجتماعية مثل التعليم والصحة ومواجهة الفقر والبطالة وغيره، بل وتدريجياً بدأت كثير من الحكومات تقوم بإسناد جزء من مشروعاتها للمنظمات غير الحكومية، وتدريجياً بدأت إرهاصات بناء شراكة، ولكنها مازالت قليلة ومحدودة

وتفتقر إلى الإطار المؤسسي المنظم لها، والذي يجعل دور المنظمات غير الحكومية يتجاوز مجرد تقديم الخدمات إلى فاعل أساسي ومحوري في عملية صنع السياسات وتنفيذها وتقويمها، و الذي يؤدي إلى بناء دولة قوية ذات شرعية واسعة تفرض النظام وتحترم حقوق الأفراد وتحقق تنمية اجتماعية دائمة و شاملة فيما بعد.

قـــائمة المراجـــع

1. Jurgen Habermas ,Droit et démocratie, Entre faits et normes ,Paris ,Gallimard,1977,p394.
2. La société civile en Amérique Latine , et au Caraïbes , Rapport préparé par l'instituto de relationes Europeo-Latinoamericanas (IRELA) à l'intention du comité économique et sociale Européen (CES) introduction, p25.
3. مجلة المستقبل العربي، عدد 197،ص5.
4. Grugel, J. Romancing civil society: **European NGOs in Latin America**. Journal of Interamerican Studies and World Affairs, 2000pp 87-107.
5. Stromquist, N. **NGOs in a new paradigm of civil society**. Current Issues in Comparative Education,1998,pp 62-67.
6. الكسادي، عادل، **الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات**، مجلة الشؤون العامة، (24) ،2003، ص43-44 .
7. السيد ، جابر وعبد الموجود، أبو الحسن،**الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، ص232.
8. أبو حلاوة، **أهمية المنظمات الأهلية العربية في التنمية**، مركز الدراسات أمان،2006، ص102.
9. الجوهري ،عبد الهادي، قاموس علم الاجتماع ،مكتبة نهضة الشرق ،القاهرة ،1983 ،ص74.
10. United Nation , social Progress Through Economic Development ,U. N .Report ,New York ,1956 ,p,8.
11. محمد حسن،عبد الباسط ،التنمية الاجتماعية، ط2، دار غريب للطباعة، القاهرة،1977،ص 70.
12. Howard J. Wiarda, Introduction to Comparative Politics: Concepts and Processes. (Fort Worth: Harcourt Brace & Company, 2000), p. 130.
13. Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. (Norman: University of Oklahoma Press, 1991.
14. The Economist, The Non-Governmental Order: Will NGOs Democratise, or Merely Disrupt, Global Governance? **Internet**, http://www.globalpolicy.org/ngos/99role.htm
15. Knickerbocker, B., Nongovernmental Organizations are Fighting and Winning Social, Political Battles, **Internet,** http://www.globalpolicy.org/ngos/00role.htm
16. Paul, J., NGOs and Global Policy Making, **Internet,**http://www.globalpolicy.org/ngos/analysis/ana100.htm
17. Cross, J., Development NGOs, the State and Neo-Liberalism: Competition, Partnership or Conspiracy, Proceedings of the Fourth Annual AUC Research Conference, July 1997
18. المطيري،1994: 80-87؛ غانم، 2000: 68-70). المطيري، بدر (1994)، من **قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي**، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ص80 -87. - غانم البيومي،(2000). الأوقاف و السياسة في مصر، الشروق القاهرة ، ص 68 - 70.
19. Paul, J; NGOs and Global Policy Makingop.cit, p74.
20. - حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، سلسلة **عالم المعرفة** 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أيار/مايو 2000، ص 111-112.
21. - هويدا عدلي، العمل الأهلي العربي بين ضغوط المتغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطي في صابر نايل، (محرر)، **حول مستقبل العمل الأهلي في مصر**، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، 2000، ص 116.
22. Ibrahim, S., Crisis, Elites and Democratization in the Arab World, Middle East Journal, vol 47, no. 2, Spring 1993 , p 293

23. أماني قنديل، **المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية**، القاهرة، **دار المستقبل العربي**، 1994، ص 11.

24. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، **التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية**، 2003، ص 14

25. أماني قنديل، **الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية،دراسات حالة: الأردن – لبنان- مصر – تونس**، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 1999، ص 262

26. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، **التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية** مرجع سابق، ص59.

27. مديحة السفطي وآخرون، **دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي (السودان – فلسطين – مصر – المغرب – اليمن)**، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2005، ص ص 15-23.